

القضايا الكبرى في الاسلام

قضايا ابن تيمية

للأستاذ عبد المتعال الصعدي

— ٩ —

أخذ الجلود في العلم يحزم على العقول منذ أقفل باب الاجتهاد ، وأخذ الحجز على العلماء يتسع قرناً بعد قرن ، حتى استحكمت حلقات الجلود في القرن السابع الهجري ، فحرم الأخذ في الأصول بغير مذهب الأشعري ، وفي الفروع بغير مذاهب الأئمة الأربعة ، ومنع الناس من النظر في الفلسفة وعلومها ، وبهذا وقف المسلمون عن النهوض في ميدان التنافس بين الأمم ، فتأخروا وسبق غيرهم ، وصاروا إلى ما نشاهده الآن ، مما لا يعلم عاقبته إلا الله تعالى وبينما كان أهل ذلك القرن يفتنون في نومهم ، ظهر بينهم ابن تيمية يحطم بعض تلك القيود ، ويدعو إلى فتح باب الاجتهاد ، ويحاول الخروج في الأصول على مذهب الأشعري ، وفي الفروع على مذهب الأئمة الأربعة ، ويحارب بدعة التصوف التي لعبت بمقول العامة ، وجعلت دينهم ضلالات وخرافات

وهذا الإمام المصلح هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن عبد الله بن القاسم بن تيمية ، ولد سنة ٦٦١ هـ بمدينة حرّان ، وأخذ على علماء عصره ، وأكثر من المطالعة والقراءة ، حتى فاق الأقران ، وصار محباً في سرعة الاستحضار وقوة الجفان ، والتوسع في المنقول والمقول ، والاطلاع على مذاهب السلف والخلف

وقد دعا في الأصول إلى الأخذ بمذهب السلف من الوقوف عند ظاهر النصوص ، وترك التأويل الذي يلجأ إليه الأشعري وغيره ، وقد جره هذا إلى القول بأن الله في السماء ، أخذنا بظاهر قوله تعالى في الآية ١٦ - من سورة الملك : (أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور) ثم أخذ يدعو إلى منع ما شاع في عصره من التوسل في قضاء الحاجات بغير الله تعالى

من الأنبياء والأولياء ، ويفتي في الفقه بما قام الدليل عليه عنده ، ولو لم يكن موافقاً لما قال به الأئمة الأربعة ، ومن ذلك فتواه بأن الطلاق الثلاث من غير تخلل رجعة بمنزلة طلاق واحدة

فقامت عليه بذلك قيامة العلماء والفقهاء والتصوفة ، وشكوه إلى السلطان المرة بعد المرة ، وكانت أولى شكواهم في شهر ربيع الأول سنة ٦٩٨ هـ فبحث في شكواهم ، وحكم بمنعه من الكلام فيما شكوا منه ، ثم شكوه ثانياً إلى السلطان في سنة ٧٠٥ هـ فورد مرسوم من السلطان إلى نائب دمشق بامتحانه فيما يمتقده ، فعدله مجلس في (٧ من رجب سنة ٧٠٥) سئل فيه عن عقيدته ، فأملى عليهم منها ، ثم أحضروا عقيدته التي تسمى الواسطية ، فبحثوا في مواضع منها ، ثم اجتمعوا في (١٢ من رجب سنة ٧٠٥) ونذبوا الصفي الهندي ليناقشه ، ثم أخروه وقدموا السكّال الزمّلكاني ، وقد انتهى الأمر في هذا التحقيق بإشهاده على نفسه أنه شافى المعتقد

وكان لابن تيمية أشياخ وأتباع ، فأشاعوا أنه انتصر على خصومه ، ففضّبوا وقدموا شخصاً من أتباعه إلى الجلال الفرزي نائب الحكم بالعادلية ، لحكم بتعزيره ؛ وكذلك فعل الخنفي باثنين منهم ، فقامت فتنة كبيرة بين الشافعية وغيرهم في دمشق ، وقد اعتزل فيها القاضي ابن مصرى الشافعي القضاء ، احتجاجاً على ما أصاب الشافعية من الأذى

فطلب القاضي ابن مصرى وابن تيمية إلى القاهرة ، وكان أمراؤها قد انقسموا في أمره ، فقام الأمير بيبرس الجاشنكير والقاضي المالكي بالإنكار عليه وعلى أتباعه من الحنابلة ، وقد اشتد الأمر عليهم حتى صنع بعضهم ، وانتصر له الأمير سلاّر ، فلما وصلا إلى القاهرة قدم ابن تيمية في (١٢ من شهر رمضان سنة ٧٠٥) إلى القاضي المالكي لينظر في دعوى خصومه عليه ، فقال ابن تيمية : هذا عدوى . ولم يجب عن الدعوى ، وقد كرر عليه السؤال فأصر على الامتناع عن الجواب ، فأقامه القاضي من المجلس ، ثم حكم بحبسه فحبس في برج ، وكان الناس يترددون عليه فيه ، فلما بلغ القاضي ذلك قال : يجب التضييق

ابن جماعة ، وشهد عليه شرف الدين ابن الصابوني ، فحكم عليه تانياً بالسجن في حارة الديلمة ، وقد نقل إلى القاضي أن جماعة من أتباعه يترددون عليه ، وأنه يكلمهم فيما أنكر عليه مما تقدم ، فأمر بنقله إلى الإسكندرية ، وقد حبس هناك في برج شرقي ، وكان موضعه فسيحاً ، فقصده أصحابه هناك ، وصاروا يدخلون إليه للقراءة عليه ، ويبحث ما يحتاجون إليه من المسائل ، ولم يزل محبوباً إلى أن عاد الناصر إلى السلطنة ، فشفع فيه عنده ، فقبل الشفاعة فيه وأمر بإحضاره من الحبس ، وكان حضوره إليه في (١٨ من شوال سنة ٧٠٩) فأكرمه وجمع القضاة وأصلح بينه وبين القاضي المالكي ، وقد اشترط هذا القاضي في صلحه ألا يعود إلى ما أخذ عليه من الأقوال ، فقال له الناصر : قد تاب وقد ناز خصومه عليه بعد ذلك في شهر رمضان سنة ٧١٩ هـ ، لأنه أفتى بأن الطلاق الثلاث من غير تحلل رجعة بمنزلة طلاق واحدة ، ولم يهدأوا حتى عقد له مجلس في رجب سنة ٧٢٠ هـ ، فحكم عليه بالحبس في قلعة دمشق ، وقد مكث فيها إلى أن أخرج منها في ١٠ من المحرم سنة ٧٢١ هـ

ثم ثاروا عليه في شعبان سنة ٧٢٢ هـ ، لأنه أفتى بمنع زيارة النبي صلى الله عليه وسلم ، فأعيد اعتقاله بتلك القلعة ، ولم يزل بها إلى أن مات في ٢٠ من شهر ذي القعدة سنة ٧٣٨ هـ ، وكان يوماً مشهوداً ، حتى ضرب المثل بكثرة من حضر جنازته ، وأقل ما قيل في عددهم خمسون ألفاً

وهذه القضايا الخطيرة تمثل لنا أروع معركة علمية قامت في الإسلام بعد إقبال باب الاجتهاد ، وتبين لنا كيف أقفل هذا الباب بالقهر والفساد ، وأنه لم يقفل بالدليل والإقناع ، ولا لمصلحة عامة أو خاصة اقتضت حظره على العلماء

وكم كان ابن تيمية موفقاً في محاولته فتح باب الاجتهاد في الفروع ، وإثارة فيها الدليل من الكتاب والسنة على أقوال الأئمة المدروفين ، كم كان موفقاً أيضاً في حملته على أولئك المتصوفة الذين حشوا أدمغة المسلمين كثيراً من الجهالات والخرافات ، ومما أنشد له في ذلك على السنة فقرائهم :

عليه إن لم يقتل ، وإلا فقد ثبت كفره . فنقلوه ليلة عيد الفطر إلى الحب

ثم أرسل مرسوم إلى دمشق فقرأ في الجامع على أهلها ، ونودي في شوارعها بأن من اعتقد عقيدة ابن تيمية حل دمه وماله ، وجمع الحنابلة من الصالحية وغيرها فأشهدوا على أنفسهم أنهم على معتقد الإمام الشافعي ، وكان قاضي الحنابلة ضعيفاً ليست له مكانة في العلم ، فبادر إلى إجابتهم في ذلك المعتقد ، وقد استكتبوه فكتب لهم بذلك

وكان قاضي الحنفية شمس الدين بن الجبري ، وهو عالم شجاع لا ترهبه قوة السلطان ، ولا يخشى في الحق لومة لائم ، فانصرف لابن تيمية على خصومه ، وكتب محضراً أثنى عليه فيه بالعلم والفهم ، وذكر أن الناس لم يروا مثله منذ ثلثمائة سنة ، وكان جزاؤه على هذه الجرأة العزل من القضاء

وقد سعى الأمير سلار في تخليص ابن تيمية من الحبس ، وأحضر القاضي الشافعي والمالكي والحنفي وكلهم في إخراجهم ، فأجابوه إلى ذلك بشرط أن يرجع عما أخذ عليه في الدعوى ، وقد أرسلوا إليه مرة بعد مرة فامتنع من الحضور إليهم ، وآثر الحبس في الحب على أن يرجع عن عقيدته ، ولم يزل في ذلك الحب إلى أن شفع له أمير آل فضل ، فأخرج من الحبس في الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول ، وأحضر إلى القلعة وعقد لمباحثته مجلس من الفقهاء ، ثم كتب محضر بأنه قال : أنا أشعري

ولكنه لم يكذب يخلص من أولئك الفقهاء حتى قامت عليه قيامة المتصوفة ، وكان زعيمهم في الثورة عليه ابن عطاء صاحب الحكم المشهورة ، فذهبوا إلى القلعة في العشر الوسطى من شوال وادعوا على ابن تيمية أنه يطمعن في شيوخ الطريقة ، وأنه أنكر الاستغاثة بالنبي صلى الله عليه وسلم ، فأمر بتسييره إلى الشام على خيل البريد ، وكان القاضي المالكي قد اشتغل عنه بمرض أشرف منه على الموت ، ولكنه لم يكذب يعلم بمسيره إلى الشام حتى أرسل إلى النائب فردّه من نابلس ، وأقيمت عليه دعوى عند القاضي